



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الْجُرَيْدَةُ الرَّعْمِيَّةُ

اتفاقات دولتی . قوانین . اوامر و مراسیم
قرارات . مقررات . مناشیر . إعلانات و بلاغات

الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر	تونس داخل الجزائر المغرب موريتانيا	الانتساب السنوي
	سنة	سنة	
	150 د.ج 300 د.ج بما فيها نفقات الارسال	100 د.ج 200 د.ج	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15. 18. 65. الى 17 ح ج ب 50 - 3200 لنسخة الاصلية 250 د.ج لمن النسخة الاصلية وترجمتها 500 د.ج لمن العدد للنتين السابقة : حسب التسمية. وتسلم الفهارس مجانا للمشتركين. المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 د.ج لمن النشر على اساس 20 د.ج للسطر .			

فہرس

مرسوم رقم 86 - 267 مؤرخ في 2 ربيع الاول عام

١٤٠٧ الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٦ يحدث شهادتي

الليسانس في العلوم الاسلامية وليسانس

التعليم في العلوم الاسلامية ويصبط نظام

الدراسة لنسها. I844

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 86 - 266 مؤرخ في 2 ربيع الاول عام

١٤٠٧ الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٦ يتضمن

تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك

وعمله. 1838

فهرس (تابع)

مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام مدير الشؤون المالية والوسائل بوزارة التعليم العالي. 1860

مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الصناعات الخفيفة. 1860

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة الداخلية والجماعات المحلية. 1860

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة الفلاحة والصيد البحري. 1860

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين الأمين العام لوزارة التعليم العالي. 1860

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مفتش بوزارة التعليم العالي. 1861

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مدير الاعمال الاجتماعية والثقافية بوزارة التعليم العالي. 1861

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مدير ونواب مديرين بوزارة التعليم العالي. 1861

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين العمال المعيّنين بمرسوم في وظيفة عليا على رأس هياكل الادارة المركزية لوزارة الثقافة والسياحة. 1862

مرسوم رقم 86 - 268 مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 يتضمن حل مدرسة التكوين في التسيير والتقنيات الحضرية في المدينة ونقل التكوين والوسائل المرتبطة بالنشاط التربوي الى المعهد الوطني العالي للميكانيكا في المسيلة. 1846

مرسوم رقم 86 - 269 مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 يحدد ميزانية هيئات الضمان الاجتماعي لسنة 1986. 1847

مرسوم رقم 86 - 270 مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 يتضمن انشاء مؤسسة وطنية للحصى. 1852

مرسوم رقم 86 - 271 مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 يحول الى المؤسسة الوطنية للحصى، الهياكل والوسائل والاملاك والاعمال والمستخدمين الذين كانت تحوزهم أو تسييرهم الشركة الوطنية لمواد البناء بمقتضى أعمالها في مجال الحصى الطبعية والاصطناعية والمنتجات المرتبطة بها. 1857

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 16 صفر عام 1407 الموافق 19 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الشؤون الخارجية. 1859

مرسوم مؤرخ في 16 صفر عام 1407 الموافق 19 أكتوبر سنة 1986 يتضمن تعيين سفير فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 1859

مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام الأمين العام لوزارة التعليم العالي. 1859

مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام مدير المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات. 1860

فهرس (تابع)

المدالة رقم 05 المؤرخة فى II مارس سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عناية والمتضمنة انشاء المقولة الولائية فى الاعلام الآلى. 1869

وزارة الفلاحة والصيد البحرى

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ادارة الوسائل. 1870

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير تجهيزات موانئ الصيد البحرى. 1870

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير التكوين والبحث والارشاد الفلاحى. 1871

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير المصالح البيطرية. 1871

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير التنمية الريفية المتكاملة. 1872

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير التخطيط. 1872

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير منتوجات الطيور الداجنة وتربية الحيوانات الصغيرة. 1873

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير تنمية الصيد البحرى. 1873

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير عوامل الانتاج. 1874

مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق اول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة الحماية الاجتماعية. 1862

مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق اول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مدير الديوان الوطنى للقياس القانونية. 1862

مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق اول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مدير ادارة الوسائل بوزارة الاشغال العمومية. 1862

قرارات، مقررات، مناشير

وزارة الدفاع الوطنى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 27 محرم عام 1406 الموافق اول أكتوبر سنة 1986، يتضمن تعيين قضاة مساعدين لدى المحاكم العسكرية. 1863

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 18 محرم عام 1407 الموافق 22 سبتمبر سنة 1986 يأذن بتنفيذ المدالة رقم 24 المؤرخة فى 30 يونيو سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البيض والمتضمنة انشاء المقولة الولائية لتوزيع مواد البناء. 1867

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 محرم عام 1407 الموافق 28 سبتمبر سنة 1986 يأذن بتنفيذ المدالة رقم 19 المؤرخة فى 24 مارس سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عين الدفلى والمتضمنة توسيع نشاط مؤسسة اشغال الكهرباء الى نشاط جلب الغاز وتغيير تسميتها الى «مؤسسة اشغال الكهرباء وجلب الغاز بعين الدفلى». 1868

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 15 صفر عام 1407 الموافق 18 أكتوبر سنة 1986 يأذن بتنفيذ

مَراسيم تنظيمية

والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم
المماثلة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 76 — 102 المؤرخ في
17 ذى الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976
والمتضمن قانون الرسوم على رقم الاعمال، المعدل
والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 76 — 104 المؤرخ في
17 ذى الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976
والمتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، المعدل
والمتمم،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

الهدف - المهام - الاختصاصات

المادة الاولى : تتولى تسيير الصندوق البلدى
للتضامن والصندوق للضمان المنصوص عليهما
في المواد 266 و 267 و 268 من القانون البلدى،
وكذلك صندوق التضامن وصندوق الضمان فى
الولاية المحدثان بالمادة II5 من قانون الولاية
حسب الشروط المقررة فى القانون والتنظيمات
المعمول بها، مؤسسة تنشأ لهذا الغرض، تسمى
«صندوق الجماعات المحلية المشترك».

صندوق الجماعات المحلية المشترك مؤسسة
عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المعنوية
والاستقلال المالى.

يوضع صندوق الجماعات المحلية المشترك
تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

مرسوم رقم 86 — 266 مؤرخ فى 2 ربيع الاول عام
1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 يتضمن
تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك
وعمله.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الداخلية والجماعات
المحلية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
II — 10 و I52 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 14 المؤرخ
فى 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 30 ديسمبر
سنة 1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1983،
لاسيما المادة 21 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 67 — 24 المؤرخ فى
7 شوال عام 1986 الموافق 18 يناير سنة 1967
والمتضمن القانون البلدى، لاسيما المواد 266 و
267 و 268 منه، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى
7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969
والمتضمن قانون الولاية، لاسيما المادة II5 منه،
المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 72 — 68 المؤرخ فى
23 ذى القعدة عام 1392 الموافق 29 ديسمبر سنة
1972 والمتضمن قانون المالية لسنة 1973، لاسيما
المادة 27 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 76 — 101 المؤرخ فى
17 ذى الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976

– نشر جميع الوثائق التي من شأنها أن تسهل عمل المنتخبين والاطارات المحلية وتساعدهم ثم توزع ذلك.

د – تشجع أعمال الاعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لترقية الجماعات المحلية، لاسيما عن طريق ما يأتي :

– تنظيم معارض للجماعات المحلية،

– تنظيم أيام دراسية،

– المشاركة في الاسواق والمعارض.

هـ – يباشر أى عمل يرتبط بهدفه، كما يقوم بما تسنده اليه صراحة القوانين والتنظيمات المعمول بها.

الباب الثاني

التضامن بين الجماعات المحلية ومقاييس التوزيع وضوابطه

المادة 3 : عملا بأحكام المادتين 1 و 2 أعلاه، يدفع صندوق الجماعات المحلية المشترك الى الولايات والبلديات من صناديقها التضامنية ما يأتي :

– تخصيصات الخدمة العمومية الاجبارية،

– تخصيصات توزيع الضرائب المتناوبة،

– الاعانات المالية الاستثنائية للتوازن،

– الاعانات المالية لمواجهة الكوارث والاحداث الطارئة.

المادة 4 : يزود صندوق التضامن البلدى وصندوق التضامن الولائى قصد تأدية المهام المذكورة فى المادة السالفة بمرور مشتركة وموارد خاصة يحددها التشريع الجارى به العمل،

المادة 2 : يتولى صندوق الجماعات المحلية المشترك ما يأتى :

أ – يسير صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية المحددة فى المواد 226 و 267 و 268 من القانون البلدى والمادة 115 من قانون الولاية، ولهذا الغرض تتمثل مهمة صندوق الجماعات المحلية المشترك فيما يأتى :

– يوفر للجماعات المحلية المعنية تخصيصات الخدمة العمومية الاجبارية،

– يوزع بين الجماعات المحلية حصة الموارد الجبائية المخصصة لتوزيع الضرائب بالتساوى حسب الكيفيات المحددة فى التشريع والتنظيم المعمول بهما،

– يقدم مساعدات مالية للجماعات المحلية التى تواجه وضعية مالية صعبة أو التى يتعين عليها أن تجابه كوارث أو أحداثا طارئة،

– يقدم للولايات والبلديات اعانات مالية لتحقيق مشاريع تجهيز أو استثمار طبقا لتوجيهات المخطط الوطنى للتنمية،

– يضمن دفع المبلغ التقديرى فى جداول الضرائب المباشرة لميزانية البلديات والولايات حسب الشروط المحددة فى المواد من 249 الى 253 من قانون الضرائب المباشرة.

ب – يقوم بالدراسات والتحقيقات والابحاث التى ترتبط بتطوير التجهيزات والاستثمارات المحلية وينجزها.

ج – يباشر جميع أعمال تكوين موظفى الادارة المحلية والمؤسسات والمصالح العمومية المحلية وتحسين مستواهم من خلال ما يأتى :

– تنظيم تداريب وملتقيات،

يقدم هذا التخصيص للجماعات المحلية المعنية بشرط امتثالها ما يأتي :

— التكاليف القياسية المعمول بها لتقدير تكاليف التسيير الالزامية،

— جدول عدد المستخدمين المقرر في الهيكل التنظيمي المحدد طبقا للتنظيم الجارى به العمل.

يحدد وزير الداخلية والجماعات المحلية بقرار تكاليف التسيير الالزامية المقررة لحساب مبلغ تخصيص الخدمة العمومية.

المادة 9 : يجب أن يحقق تخصيص الضريبة المتساوية توزيعا عادلا للموارد الجبائية التي تعود الى الجماعات المحلية لتخفيض الفوارق في المداخل بينها.

المادة 10 : يحدد تخصيص الضريبة المتساوية تبعا للوضعية المالية في أية جماعة من الجماعات المحلية وحسب عدد سكانها.

ويراعى في حساب مبلغه ما يأتي :

— المعدل الوطنى لكل فرد من الموارد المخصصة للجماعات المحلية،

— معدل كل فرد من موارد الجماعة المحلية المقصودة،

— الفارق الايجابى للمعدلين السالفي الذكر، المطبق على عدد سكان الجماعة المحلية المقصودة.

تستفيد الجماعات المحلية التي يكون معدل موارد كل فرد فيها ضعيفا جدا زيادة في تخصيص الضريبة المتساوية حسب الشروط التي ينص عليها قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية.

الاعانات الاستثنائية

المادة II : يمكن أن تمنح الجماعات المحلية التي تواجه وضعية مالية صعبة جدا اعانات استثنائية للتوازن.

المادة 5 : يوزع على صندوق التضامن مجلس توجيه صندوق الجماعات المحلية المشترك الموارد المشتركة بينهما المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه حسب النسبتين الآتيتين :

— 75٪ لصندوق التضامن البلدى،

— 25٪ لصندوق التضامن الولائى.

المادة 6 : توزع الموارد التي تعود الى أحد صندوق التضامن أقساطا تخصص للاعمال الاساسية التي يقوم بها هذان الصندوقان حسب الشروط الآتية :

— تخصيص الخدمة العمومية وتخصيص الضريبة المتساوية 55٪،

— مساعدات استثنائية 5٪،

— مساعدة للتجهيز والاستثمار 40٪.

وفيما يتعلق بالمساعدة التي تخصص للتجهيز والاستثمار، فان ربع الاعتمادات المقررة لهذا القطاع على الاقل يعود الى أفقر الجماعات المحلية التي لا يتجاوز معدل الدخل الفردى فيها عشر قيمة المعدل الوطنى للفرد الواحد من الموارد المخصصة للجماعات المحلية في السنة المالية المقصودة كما هو مقرر لحساب تخصيص الضريبة المتساوية، وهذا زيادة على الاحكام المنصوص عليها في المادة 15 أدناه.

المادة 7 : تقسم الموارد المشتركة وتخصص حسب مجموعات الاستعمال لدى اعداد ميزانية صندوق الجماعات المحلية المشتركة.

تخصيص الخدمة العمومية — وتخصيص الضريبة المتساوية

المادة 8 : تمنح الجماعات المحلية التي لا تكفى موارد ميزانيتها تغطية تكاليف تسييرها الالزامية تخصيصا للخدمة العمومية.

المادة 18 : تحدث لجنة متابعة اعانات التجهيز والاستثمار المخصصة للجماعات المحلية من صندوقها التضامنين.

تعد هذه اللجنة كل سنة تقريراً عاماً عن ظروف استعمال الاعانات.

ويقدم هذا التقرير الى مجلس التوجيه خلال دراسة حصيلة أعمال صندوق الجماعات المحلية المشترك.

وتتكون اللجنة من :

- ممثل وزارة الداخلية والجماعات المحلية،
- ممثل وزارة المالية،
- ممثل وزارة التخطيط،
- ممثل وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء.

ويعين وزير الداخلية والجماعات المحلية أعضاء هذه اللجنة بناء على اقتراح الوزراء المعنيين.

ويمكن هذه اللجنة أن تستعين بأى شخص يمكنه أن يساعد في مهمتها بسبب مهامه أو كفاءته.

يتولى مدير صندوق الجماعات المحلية المشترك كتابة لجنة المتابعة.

الباب الثالث

ضمان تقديرات الإيرادات الجبائية

المادة 19 : يدفع صندوق الضمان البلدى وصندوق الضمان الولائى فى باب النفقات المتعلقة بالضرائب المباشرة التى تعود الى الجماعات المحلية، ما يأتى :

- تخفيضات الضرائب والديون الميتة من الضرائب المباشرة المحلية التى تقرر خلال السنة المالية،

المادة 12 : يمكن أن تمنح الجماعات المحلية اعانات استثنائية لمواجهة الكوارث والاحداث الطارئة.

اعانات التجهيز والاستثمار

المادة 13 : تخصص اعانات التجهيز والاستثمار المنصوص عليها فى المادة 2 أعلاه، لتطوير الجماعات المحلية فى اطار التوجيهات التى يحددها المخطط الوطنى للتنمية وأهدافه.

المادة 14 : تضبط لدى تحديد حصة المخطط السنوية المساعدات المالية التى يقدمها صندوق التضامن فى مجال مساعدة تجهيز الجماعات المحلية واستثمارها.

المادة 15 : يراعى أولويا فى منح اعانات تجهيز الجماعات المحلية ومؤسساتها العمومية واستثمارها على الخصوص ما يأتى :

- وضعية الجماعات المحلية الجديدة، حتى سنة 1989،
- وضعية الجماعات المحلية فى أقل المناطق نمواً،
- قيمة معدل كل فرد من موارد ميزانية الجماعات المحلية،
- وضعية الممتلكات المنتجة لدى الجماعات المحلية،
- مساحة الجماعات المحلية.

المادة 16 : يمكن أن تشفع اعانات التجهيز والاستثمار بمساهمة مالية تقدمها الجماعة المحلية المعنية.

المادة 17 : يعاد الى صندوق التضامن ما يأتى :

- المبالغ الباقية من الاعانات غير المستعملة،
- الاعانات غير المستعملة عند قفل السنة المالية التى تلى السنة التى خصصت لها.

الباب الرابع

تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله

المادة 23 : يشرف على صندوق الجماعات المحلية المشترك مجلس توجيه ويسيره مدير.

المادة 24 : يتكون مجلس التوجيه الذي يرأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية أو ممثله من :

- خمسة رؤساء مجالس شعبية بلدية ينتخبهم زملاؤهم مدة عضويتهم،

- رئيس مجلسين شعبيين ولائيين ينتخبهما زملاؤهما مدة عضويتهم،

- وال يعينه وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- ممثل وزارة الداخلية والجماعات المحلية،

- ممثلين اثنين لوزارة المالية،

- ممثل لوزارة التخطيط،

- المدير العام للوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية أو ممثله،

- المدير العام لبنك التنمية المحلية أو ممثله.

يشارك مدير صندوق الجماعات المحلية المشترك في اجتماعات مجلس التوجيه مشاركة استشارية ويتولى كتابته.

يمكن مجلس التوجيه أن يدعو لحضور جلساته حضورا استشاريا جميع الاشخاص الذين يمكنهم أن يفيدوه في مناقشاته بحكم مهامهم أو اختصاصاتهم.

المادة 25 : يجتمع مجلس التوجيه ثلاث مرات على الأقل في السنة كلما استدعاه رئيسه الى الاجتماع.

المادة 26 : يصادق مجلس التوجيه على مداوالاته بالاغلبية البسيطة لاصوات أعضائه الحاضرين وفي حالة تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

- نقص تقدير الضرائب بالنسبة الى تقديرات البلديات و/أو الولايات،

- مصاريف أساس الضرائب وتحصيلها المطابق لها.

المادة 20 : يتلقى هذان الصندوقان البلدي والولائي، كى يمارسا مهامهما فى شكل إيرادات، ما يأتى :

I - مساهمة البلديات أو الولايات حسب الشروط المنصوص عليها فى المادة 21 أدناه،

2 - حاصل الجداول الاضافية وجداول تسوية الضرائب المباشرة، التى تعود الى البلديات و/أو الولايات، الصادرة بعنوان سنوات سابقة،

3 - مبلغ فوائض قيمة تقدير الضرائب بالنسبة الى تقديرات البلديات و/أو الولايات.

وتوزع الايرادات المنصوص عليها فى الفقرتين 2 و 3 أعلاه، بنسبة 20٪ لفائدة صندوق الضمان الولائي ونسبة 80٪ لصالح صندوق الضمان البلدي.

المادة 21 : تحدد نسب مساهمة البلديات والولايات فى صناديقها للضمان كل سنة بقرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المالية مع اعتبار مبالغ الايرادات والتكاليف المنصوص عليها فى المادتين 19 و 20 أعلاه.

المادة 22 : تخصص لصناديق التضامن البلدية والولائية الارصدة الدائنة من صناديق الضمان التى تستخلص فى كل سنة مالية بعد تصفية جداول الضرائب المباشرة التى تعود الى الجماعات المحلية ومراجعتها.

ويعين في جميع الوظائف التي لم تتقرر طريقة أخرى للتعيين فيها، وينهى مهام الاعوان الذين يمارسون هذه الوظائف في اطار القوانين الاساسية أو التعاقدات السارية عليهم.

المادة 32 : يساعد مدير صندوق الجماعات المحلية المشترك نواب مديرين.

يعين وزير الداخلية والجماعات المحلية نواب المديرين بقرار.

يحدد وزير الداخلية والجماعات المحلية بقرار التنظيم الاداري في المؤسسة.

المادة 33 : يعد المدير مشاريع الميزانية والحسابات الادارية وجميع الوثائق الاخرى التي يتداول مجلس التوجيه في شأنها.

يلتزم بالنفقات ويأمر بصرفها ويعد أوامر الايرادات في حدود التقديرات المقررة لكل سنة مالية.

يوجه في نهاية كل سنة مالية تقريراً عاماً عن النشاط الى وزير الداخلية والجماعات المحلية.

ويعد الحصيلة العامة للتدخلات ومشروع برنامج العمل الذي يعرض على الحكومة.

الباب الخامس

النظام المالي في صندوق الجماعات المحلية المشترك

المادة 34 : تمسك محاسبة صندوق الجماعات المحلية المشترك حسب قواعد المحاسبة العمومية.

المادة 35 : تتكون موارد صندوق الجماعات المحلية المشترك مما يأتي :

1 - موارد صندوق التضامن :

- الضرائب أو حصص الضرائب التي يخصصها التشريع الجارى به العمل،

- جميع الموارد التي يضعها القانون تحت تصرفهما،

- الارصدة الدائنة الناتجة عن تصفية الضرائب والرسوم التي تعود الى صندوق التضامن

لا تصح مداولات مجلس التوجيه الا بحضور ثلثي أعضائه.

واذا لم يبلغ النصاب، عقد مجلس التوجيه اجتماعاً بعد استدعاء ثان، وصحت مداولاته حينئذ مهما يكن عدد أعضائه الحاضرين.

يوقع الرئيس وكاتب المجلس محاضر المداولات ثم تدون هذه المحاضر في دفتر خاص مرقوم يوقعه الرئيس.

المادة 27 : يتداول المجلس في المسائل الآتية :

- التنظيم الداخلي لصندوق الجماعات المحلية المشترك،

- البرامج السنوية والمتعددة السنوات،

- مشاريع الميزانية،

- تسيير المدير والحسابات المالية،

المادة 28 : تعرض مداولات المجلس قبل

تنفيذها على وزير الداخلية والجماعات المحلية ليوافق عليها.

واذا لم تحصل الموافقة على الميزانية، في بداية السنة المالية أمكن المدير أن يلتزم بالنفقات الضرورية لعمل المؤسسة، ينفذ الالتزامات في حدود اعتمادات السنة المالية السابقة.

المادة 29 : يعين المدير بمرسوم، وتنتهى مهامه بالطريقة نفسها.

المادة 30 : يتولى المدير حسن سير المؤسسة في اطار التنظيم المعمول به ووفق مداولات مجلس التوجيه.

ويمكنه أن يفوض امضاءه تحت مسؤوليته وبعد موافقة وزير الداخلية والجماعات المحلية الى موظفين موضوعين تحت سلطته.

المادة 31 : يمارس المدير السلطة السلمية على مجموع مستخدمي المؤسسة ويمثل صندوق الجماعات المحلية المشترك في جميع أعمال الحياة المدنية.

— المرسوم رقم 70 — 155 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390. الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد كفاءات تسيير صندوق الضمان للولايات.

— المرسوم رقم 70 — 157 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد كفاءات تسيير صندوق التضامن في الولاية.

— المرسوم رقم 73 — 134 المؤرخ في 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 واحداث مصلحة صناديق الجماعات المحلية المشترك.

المادة 39 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 ربيع الأول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 86 — 267 مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 يحدث شهادتي الليسانس في العلوم الاسلامية وليسانس التعليم في العلوم الاسلامية ويضبط نظام الدراسة لنيلها.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير التعليم العالي،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 05 المؤرخ في

4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط اعداد المنظومة التربوية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 543 المؤرخ في

17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي،

حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 22 أعلاه،

— جميع الايرادات الاخرى الواردة في شكل مبات أو صايا.

2 — موارد صندوق الضمان :

— مساهمات البلديات والولايات،

— حاصل الجداول الاضافية وجداول التسوية بعنوان الضرائب المباشرة التي تعود الى الجماعات المحلية وتصدر بعنوان السنوات السابقة،

— مبلغ فوائض القيمة من تقدير الضرائب بالنسبة الى تقديرات البلديات والولايات في مجال الضرائب المباشرة.

المادة 36 : يجرى تسيير الموارد المخصصة لتأدية مهام التضامن بين الجماعات المحلية وضمان تحصيل تقديرات الايرادات الجبائية المباشرة من كتابات الخزينة العمومية طبقا للتشريع الجارى به العمل.

المادة 37 : تحدد نفقات سير صندوق الجماعات المحلية المشترك وكذلك نفقات الدراسات وتنشيط أعمال التكوين والاعلام المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه في جدول تقديري للنفقات يقدم لرئيس الداخلية والجماعات المحلية قصد الموافقة عليه.

وتغطي هذه النفقات عن طريق اقتطاع من صندوق التضامن.

المادة 38 : تلغى المراسيم التالية :

— المرسوم رقم 67 — 159 المؤرخ في 9 جمادى الاولى عام 1387 الموافق 15 غشت سنة 1967 والمتعلق بكفاءات تسيير صندوق الضمان للبلديات والولايات.

— المرسوم رقم 67 — 160 المؤرخ في 9 جمادى الاولى عام 1387 الموافق 15 غشت سنة 1967 والمتضمن تحديد كفاءات تسيير الصندوق البلدى للتضامن.

مدينة الجزائر، وفي الشريعة في مدينة أدرار، وفي الحضارة الاسلامية في مدينة وهران.

المادة 3 : تدوم الدراسة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاسلامية وشهادة ليسانس التعليم في العلوم الاسلامية، أربعة (4) سنوات أو ثمانية (8) سداسيات جامعية.

المادة 4 : يسمح بمتابعة الدراسة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاسلامية وشهادة ليسانس التعليم في العلوم الاسلامية للمتدربين الحاصلين على شهادة البكالوريا أو شهادة معترف بمعادلتها، طبقا للتنظيم الذي يخضع له الدخول الى التكوين العالي الجامعي.

المادة 5 : يحدد عدد الطلبة المطلوب تسجيلهم وتوزع اعدادهم في كل معهد، بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالتخطيط.

المادة 6 : تكون المواد التي تشتمل عليها الدراسة اجبارية وتنقسم الى شعب بحسب مهمة كل معهد.

المادة 7 : تحدد البرامج النوعية لنيل كل واحدة من هاتين الشهادات بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 8 : يضبط الوزير المكلف بالتعليم العالي بقرار، كيفية تنظيم الدراسة والامتحانات وسيرها.

المادة 9 : تحمل شهادة الليسانس في العلوم الاسلامية وشهادة ليسانس التعليم في العلوم الاسلامية بيان الشعبة المتبعة.

يسلم الوزير المكلف بالتعليم العالي، كل شهادة لائ طالب توفرت فيه جميع شروط مواولة الدراسة ونجح في الامتحانات المقررة.

المادة 10 : يستمر تنظيم الدروس انتقاليا وتمنح الشهادات في نهايتها طبقا للتنظيم الذي تخضع له بالنسبة للطلبة الذين بدأ تكوينهم قبل السنة الجامعية 1986 - 1987، في معهد العلوم

و بمقتضى المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للجامعة،

و بمقتضى المرسوم رقم 84 - 177 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1404 الموافق 5 غشت سنة 1984 والمتضمن انشاء جامعة العلوم الاسلامية «الامير عبد القادر»،

و بمقتضى المرسوم رقم 86 - 174 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1406 الموافق 5 غشت سنة 1986 الذي يجعل من معهد العلوم الاسلامية التابعة لجامعة الجزائر، معهدا وطنيا للتعليم العالي في أصول الدين،

و بمقتضى المرسوم رقم 86 - 175 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1406 الموافق أول غشت سنة 1986 والمتضمن تغيير تسمية المعهد الوطني للتعليم العالي في العلوم الاسلامية بأدرار، الى المعهد الوطني للتعليم العالي في الشريعة وتعديل قانونه الاساسي.

و بمقتضى المرسوم رقم 86 - 176 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1406 الموافق 5 غشت سنة 1986 والمتضمن انشاء المعهد الوطني للتعليم العالي في الحضارة الاسلامية بوهران،

و بمقتضى المرسوم رقم 86 - 177 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1406 الموافق 5 غشت سنة 1986 المكمل لاحكام المتعلقة بتنظيم جامعة العلوم الاسلامية «الامير عبد القادر»،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تحدث شهادة الليسانس في العلوم الاسلامية وشهادة ليسانس التعليم في العلوم الاسلامية.

المادة 2 : تمنح شهادة الليسانس في العلوم الاسلامية وشهادة ليسانس التعليم في العلوم الاسلامية في نهاية الدراسة الجامعية التي تقدمها جامعة العلوم الاسلامية «الامير عبد القادر»، والمعاهد الوطنية للتعليم العالي في أصول الدين في

بين مؤسسات التكوين العالي في القطاعات المستخدمة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 543 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسى النموذجي للمعاهد الوطنية للتعليم العالي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 122 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسى النموذجي لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 169 المؤرخ في 29 رمضان عام 1405 الموافق 18 يونيو سنة 1985 والمتضمن انشاء المعهد الوطنى العالى للميكانيكا فى المسيلة،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تحل مدرسة التكوين فى التسيير والتقنيات الحضرية المحدثة بالمرسوم رقم 81 - 278 المؤرخ فى 17 أكتوبر سنة 1981 المذكور أعلاه.

المادة 2 : يشمل الحل المذكور فى المادة الاولى أعلاه تحويل التجهيزات المرتبطة بالنشاط التربوى الى المعهد الوطنى العالى للميكانيكا فى المسيلة وتكليفه بكفالة الطلبة الذين يتكونون فعلا فى التسيير والتقنيات الحضرية حتى انتهاء مدة تكوينهم.

المادة 3 : يترتب على التحويل المذكور فى المادة 2 ما يأتى :

(I) اعداد جرد كمى وكيفى وتقديرى تعده طبقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الداخلية

الاسلامية التابعة لجامعة الجزائر، الذى جعل معهدا وطنيا للتعليم العالى فى أصول الدين بالمرسوم رقم 86 - 174 المؤرخ فى 8 غشت سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة II : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الاول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 268 مؤرخ فى 2 ربيع الاول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1985 يتضمن حل مدرسة التكوين فى التسيير والتقنيات الحضرية فى المدية ونقل التكوين والوسائل المرتبطة بالنشاط التربوى الى المعهد الوطنى العالى للميكانيكا فى المسيلة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعليم العالى،
- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 05 المؤرخ فى 4 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين فى المنظومة التربوية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 278 المؤرخ فى 19 ذى الحجة عام 1401 الموافق 17 أكتوبر سنة 1981 والمتضمن انشاء مدرسة للتكوين فى التسيير والتقنيات الحضرية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 355 المؤرخ فى 8 شعبان عام 1403 الموافق 21 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مجلس مركزى لتنسيق العلاقات

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 77 - 2 المؤرخ في
20 محرم عام 1398 الموافق 31 ديسمبر سنة 1977
والمتضمن قانون المالية لسنة 1978، لاسيما المادة 19
منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - II المؤرخ في
10 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983
والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 12 المؤرخ في
21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983
والمتعلق بالتقاعد،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 13 المؤرخ في
21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983
والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 14 المؤرخ في
21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983
والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان
الاجتماعي،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 15 المؤرخ في
21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983
والمتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في
8 شوال عام 1404 الموافق 17 يوليو سنة 1984 والمتعلق
بقوانين المالية،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 04 المؤرخ في
12 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 2 فبراير سنة
1985 والمتضمن تحديد نسبة الاشتراك للضمان
الاجتماعي،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ في
14 ربيع الثاني عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة
1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما
المادتان 124 و 125 منه،

والجماعات المحلية، ووزير المالية، ووزير
التعليم العالي.

(2) تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق
المرتبطة بالموضوع المذكور في المادة 2 أعلاه،

المادة 4 : يحدد قرار وزاري مشترك بين
وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المالية
ووزير التعليم العالي كفاءات التحويل المذكور
في المادة 2 أعلاه.

المادة 5 : يحدد وزير الداخلية والجماعات
المحلية تعيين الموظفين المرتبطين بعمل مدرسة
التكوين في التسيير والتقنيات الحضرية وتسييرها
طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

المادة 6 : يجب أن تحول قبل 31 ديسمبر سنة
1986 التجهيزات المرتبطة بالنشاط البيداغوجي
الى المعهد العالي للميكانيكا ويتم تكفله بالطلبة
المذكورين في المادة 2 أعلاه الذين يتكونون في
التسيير والتقنيات الحضرية.

المادة 7 : تُلغى أحكام المرسوم رقم 81 - 278
المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1981 المذكور أعلاه.

المادة 8 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 ربيع الاول عام 1407
الموافق 4 نوفمبر سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 86 - 269 مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 يحدد ميزانية
هيئات الضمان الاجتماعي لسنة 1986.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الحماية
الاجتماعية ووزير المالية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 223 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1405 الموافق 20 غشت سنة 1985 والمتضمن التنظيم الإداري للضمان الاجتماعي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 224 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1405 الموافق 20 غشت سنة 1985 المحدد شروط التكفل بخدمات الضمان الاجتماعي المستحقة للمؤمن لهم اجتماعيا الذين يعملون أو يتكفون في الخارج،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : تحدد ميزانية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية، كما يأتي بالنسبة لسنة 1986 :

— تبلغ الإيرادات ستة عشر مليارا وأربعمائة وستة وسبعين مليون دينار (16.476.000.000 دج) طبقا للجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

— تبلغ النفقات ستة عشر مليارا وأربعمائة وثلاثة وسبعين مليون دينار (16.473.000.000 دج) طبقا للجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : تحدد ميزانية الصندوق الوطني للتقاعد، كما يأتي بالنسبة لسنة 1986 :

— تبلغ الإيرادات أربعة ملايين وخمسمائة وستين مليون دينار (4.560.000.000 دج) طبقا للجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

— تبلغ النفقات أربعة ملايين وخمسمائة وأربعة وخمسين مليونا وسبعمائة ألف دينار (4.554.700.000 دج) طبقا للجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 ربيع الأول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 28 المؤرخ في 9 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 11 فبراير سنة 1984 الذي يحدد كيفية تطبيق العناوين الثالث والرابع والثامن من القانون رقم 83 — 13 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 29 المؤرخ في 9 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 11 فبراير سنة 1984 الذي يحدد المبلغ الأدنى للزيادة على الغير المنصوص عليها في تشريع الضمان الاجتماعي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 30 المؤرخ في 9 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 11 فبراير سنة 1984 والمتضمن تحديد الأحكام الانتقالية المطبقة في مجال تسيير الضمان الاجتماعي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 30 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 الذي يحدد توزيع نسب اشتراك الضمان الاجتماعي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 32 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 والمعلق بكيفية اعتماد بعض فترات العمل المؤداة قبل أول يناير سنة 1985 بعنوان التقاعد،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 33 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 الذي يحدد قائمة العمال المشبهين بالأجراء في مجال الضمان الاجتماعي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 34 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 الذي يحدد اشتراكات الضمان الاجتماعي لأصناف خاصة من المؤمن لهم اجتماعيا،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 35 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 والمتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون عملا مهنيا،

الجدول «أ»

الايرادات والنفقات التقديرية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والامراض
المهنية في سنة 1986

القسم الاول

الايرادات

الاعتمادات المخصصة

(بالدينار)

9.263.000.000 الباب الاول - التأمينات الاجتماعية
1.391.000.000 الباب الثاني - حوادث العمل والامراض المهنية
3.674.000.000 الباب الثالث - المنح العائلية
1.293.000.000 الباب الرابع - العطل المدفوعة الاجر
93.000.000 الباب الخامس - صندوق المساعدة والاغاثة
14.000.000 الباب السادس - صندوق الوقاية من حوادث العمل والامراض المهنية
748.000.000 الباب السابع - صندوق العمل الصحي والاجتماعي
..... الباب الثامن - ايرادات مختلفة
16.476.000.000	مجموع القسم الاول :

القسم الثاني

النفقات

الباب الاول - النفقات التي تترتب على الخدمات

2.097.650.000 الفصل الاول - التأمينات الاجتماعية
747.900.000 الفصل الثاني - حوادث العمل والامراض المهنية
2.533.450.000 الفصل الثالث - المنح العائلية
1.166.800.000 الفصل الرابع - العطل المدفوعة الاجر
85.000.000 الفصل الخامس - صندوق المساعدة والاغاثة
11.000.000 الفصل السادس - صندوق الوقاية من حوادث العمل والامراض المهنية
6.641.800.000	مجموع الباب الاول :

الباب الثاني - نفقات المستخدمين

610.540.000 الفصل الاول - مرتبات المستخدمين وأجورهم
100.886.000 الفصل الثاني - التعويضات
20.160.000 الفصل الثالث - المنح العائلية

الجدول «أ» (تابع)

الاعتمادات المخصصة
(بالدينار)

146.285.000 الفصل الرابع - الضمان الاجتماعي
43.886.000 الفصل الخامس - الدفع الجزافي
21.943.000 الفصل السادس - الخدمات الاجتماعية
943.700.000	مجموع الباب الثاني :

الباب الثالث - الادوات وتسيير المصالح

38.600.000 الفصل الاول - الاثاث وأدوات المكاتب والادوات الطبية والاقتناء والصيانة
16.850.000 الفصل الثاني - اللوازم
8.150.000 الفصل الثالث - تسديد النفقات
146.200.000 الفصل الرابع - التكاليف الملحقه
1.020.000 الفصل الخامس - الالبسة
13.300.000 الفصل السادس - حظيرة السيارات
480.000 الفصل السابع - النفقات القضائية ونفقات الخبرة
224.600.000	مجموع الباب الثالث :

الباب الرابع - اشغال الصيانة

12.200.000 الفصل الاول - أشغال صيانة المباني وترميمها
3.500.000 الفصل الثاني - صيانة التجهيزات
15.700.000	مجموع الباب الرابع :

الباب الخامس - نفقات الاستثمار

470.000.000 فصل وحيد - برنامج ممول ذاتيا
470.000.000	مجموع الباب الخامس :

الباب السادس - مساهمة الصندوق

5.000.000.000 الفصل الاول - المساهمة الجزافية في نفقات القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة
3.000.000.000 الفصل الثاني - المساهمة في تمويل استثمارات قطاعات الصحة والحماية الاجتما
120.000.000 الفصل الثالث - المساهمة في ميزانيات المؤسسات المتخصصة التابعة لوزارة الحماية الاجتماعية
8.120.000.000	مجموع الباب السادس :

الجدول «أ» (تابع)

الاعتمادات المخصصة
(بالدينار)

الباب السابع - نفقات مختلفة

31.300.000 الفصل الأول - التحكم في زيادة النسل
26.300.000 الفصل الثاني - نفقات التكوين
للبيان الفصل الثالث - نفقات أخرى

57.600.000 : مجموع الباب السابع :

16.473.400.000 : مجموع القسم الثاني :

الجدول «ب»

الايرادات والنفقات التقديرية للصندوق الوطني للتقاعد في سنة 1986

القسم الأول

الايرادات

الاعتمادات المخصصة
(بالدينار)

4.560.000.000 الباب الأول - التقاعد
للبيان الباب الثاني - ايرادات مختلفة
4.560.000.000	: مجموع القسم الأول :

القسم الثاني

النفقات

الباب الأول - النفقات المترتبة على الخدمات

4.442.700.000 الفصل الأول - التقاعد
25.000.000 الفصل الثاني - الصندوق الخاص بتقاعد الاطارات
4.467.700.000	: مجموع الباب الأول :

الباب الثاني - نفقات المستخدمين

37.595.000 الفصل الأول - مرتبات المستخدمين وأجورهم
7.225.000 الفصل الثاني - التعويضات
1.152.000 الفصل الثالث - المنح العائلية

الجدول «ب» (تابع)

الاعتمادات المخصصة
(بالدينار)

13.800.000 الفصل الرابع - الضمان الاجتماعي
3.940.000 الفصل الخامس - الدفع الجزافي
1.970.000 الفصل السادس - الخدمات الاجتماعية
65.682.000	مجموع الباب الثاني :

الباب الثالث - الادوات وتسيير المصالح

	الفصل الاول - الاثاث وأدوات المكاتب والادوات الطبية والاقتناء والصيانة
1.500.000
1.150.000 الفصل الثاني - اللوازم
220.000 الفصل الثالث - تسديد النفقات
16.000.000 الفصل الرابع - التكاليف الملحقه
48.000 الفصل الخامس - الالبسة
150.000 الفصل السادس - حظيرة السيارات
لبيان الفصل السابع - النفقات القضائية ونفقات الخبرة
19.068.000	مجموع الباب الثالث :

الباب الرابع - أشغال الصيانة

2.250.000 الفصل الاول - أشغال صيانة المباني وترميمها
لبيان الفصل الثاني - صيانة التجهيزات
2.250.000	مجموع الباب الرابع :
4.554.700.000	مجموع القسم الثاني :

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 02 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1398 الموافق 11 فبراير سنة 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية لاسيما المادة 4 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

مرسوم رقم 86 - 270 مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 يتضمن إنشاء مؤسسة وطنية للحصى.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المواد 15 و 32

III - 10 و 152 منه،

1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 77 - 217 المؤرخ في 20 محرم عام 1398 الموافق 31 ديسمبر سنة 1977 والمتضمن توزيع الهياكل بين وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ووزارة الصناعة الثقيلة ووزارة الصناعات الخفيفة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 128 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير الصناعات الخفيفة وصلاحيات نائب الوزير المكلف بمواد البناء،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في 27 صفر عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

- ونظرا للاحكام الدستورية التى تقضى بأن انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1981 والمصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1981،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 06 المؤرخ في 7 رمضان عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984، والمتعلق بالاعمال المنجمية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 280 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتضمن احداث الشركة الوطنية لمواد البناء،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 4 المؤرخ في 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة

(3) تودع أو تقتنى أو تستعمل أية رخصة أو براءة اختراع أو رسم نموذج، أو طريقة إنتاج ترتبط بهدفها.

(4) تنجز مباشرة أو دون مباشرة الدراسات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية التي لها علاقة بهدفها.

(5) تضمن التمويل اللازم لانجاز مخططات الانتاج السنوية والمتعددة السنوات .

(6) تطور ضبط المقاييس ورقابة جودة المنتوجات الداخلية في هدفها، وتشارك في ذلك وتسهر على تطبيقه، في اطار السياسة الوطنية في هذا المجال.

(7) تنجز أية دراسة أو بحث، وتتخذ اى اجراء لتحسين الانتاج التابع لهدفها كما وكيفا.

(8) تشجع رفع قيمة الانتاج والموارد الوطنية وتشارك في ذلك .

(9) تشارك في تكوين مستخدميه وتحسين مستواهم لضمان التحكم في التقنيات والتكنولوجيات المرتبطة بمجال عملها.

(10) تطور التقنيات الجديدة في اطار عملها

(11) تقوم ببناء جميع الوسائل الصناعية ووسائل الخزن المطابقة لهدفها. أو تكلف من يقوم بذلك.

(12) تنظم وتطور هياكل الصيانة التي تمكن وسائل الانتاج من بلوغ أمثل النتائج.

(13) تباشر أو تنجز أى استثمار يساعد على زيادة مردود أعمال الانتاج وفقا لهدفها.

(14) تضمن بيع منتوجاتها في اطار الاهداف والتدابير التي تقررها الحكومة في مجال التسويق .

(15) تدرج عملها ادراجا منسجما في اطار السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية والتوازن

وسيرها وحلها ليس من اختصاص الميدان القانوني بل هو من اختصاص الميدان التنظيمي. - وبعد استشارة محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة وطنية اشتراكية ذات طابع اقتصادى تسمى «المؤسسة الوطنية للحصى» وتدعى فى صلب النص «المؤسسة».

تعتبر المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 المذكور اعلاه ، ولأحكام هذا القانون الاساسى .

المادة 2 : تتولى المؤسسة فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وبالاتصال مع الهياكل والاجهزة التابعة للوزارات المعنية تطوير أنواع الحصى الطبيعية والاصطناعية والمنتوجات المرتبطة بها، ونتاجها وتسويقها.

المادة 3 : تحدد أهداف المؤسسة ووسائلها كما يأتى :

أولا - الاهداف :

(1) تشغل وتسير وتطور جميع الوحدات التي تدخل فى اطار هدفها المشترك سواء انجزتها بنفسها أو اقتنتها أو اسندت الدولة تسييرها اليها.

(2) تنجز وتنفذ مخططات التنمية والانتاج، السنوية والمتعددة السنوات الداخلية فى هدفها، التي يتم اعدادها وتخطيطها بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية.

المادة 4 : يكون مقر المؤسسة في مدينة بابا على. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة.

الباب الثانى

الهيكـل - التسيير - العمل

المادة 5 : يخضع هيكل المؤسسة ووحداتها وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات، وللأحكام التى ينص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 6 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 7 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

المادة 8 : تتولى أجهزة المؤسسة تنسيق جميع أعمال الوحدات التى تتكون منها، وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

تشكل وحدات المؤسسة ويحدد عددها وفقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

الباب الثالث

الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 9 : توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة.

المادة 10 : تمارس سلطات الوصاية والرقابة طبقا للتشريع الجارى به العمل، لاسيما التشريع

الجهوى مع السهر على حماية البيئة والمحافظة عليها فى اطار التوجيهات الصادرة فى هذا المجال (16) تقوم أو تكلف من يقوم بأية دراسة تنظيمية قصد بلوغ أحسن مردود فى التسيير فى اطار عملها .

(17) يمكن المؤسسة ان تستورد أو تصدر انواع الحصى الطبيعية او الاصطناعية فى اطار المبادلات عبر الحدود مع البلدان المجاورة .

ثانيا - الوسائل :

أ - تزود الدولة المؤسسة قصد بلوغ أهدافها من الاملاك والحصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين الذين كانت تحوزهم أو تسييرهم الشركة الوطنية لمواد البناء، كما تمدّها بالوسائل والهياكل والحصص والحقوق والالتزامات والمستخدمين المرتبطين بمتابعة أعمالها أو المخصصين لانجاز الاهداف المسطرة لها

ب - تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك فى حدود اختصاصاتها وطبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية والتقنية والدراسية لتحقيق الاهداف التى تحددها لها قوانينها الاساسية ومخططات التنمية وبرامجها.

ج - يمكن المؤسسة أيضا، فى الحدود المسموح بها وطبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. أن تقتضى لدعم وسائلها المالية الضرورية لأداء مهمتها وتحقيق الاهداف المحددة لها فى اطار مخططات التنمية وبرامجها.

د - تخول المؤسسة، من جهة أخرى بعد اذن السلطة الوصية القيام بالعمليات التجارية والعقارية وغير العقارية والصناعية والمالية المرتبطة بهدفها التى من شأنها أن تسهل توسعها فى حدود اختصاصاتها، وفى اطار التنظيم الجارى به العمل.

الخفيفة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط.

المادة 17 : ترسل الموازنة، وحساب النتائج، وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياته، وبتقرير الهيئة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 18 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

الباب السادس

اجراء التعديل

المادة 19 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم، ماعدا ما ذكر فى المادة 14 أعلاه بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة عليه.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى شكل اقتراح يعرضه خلال اجتماع لمجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ثم يقدم الى الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة للموافقة عليه.

المادة 20 : تلغى الاحكام الواردة فى الامر رقم 67 - 280 المؤرخ فى 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلقة بالاعمال المذكورة فى المادة 2 من هذا المرسوم.

المادة 21 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الاول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية، والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة II : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

الباب الرابع

ممتلكات المؤسسة

المادة 12 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية حسب الاصول والخصوم الناتجة عن التحويل المنصوص عليه فى المادة 3 - ثانيا - أ) من هذا المرسوم.

المادة 13 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية.

المادة 14 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى جلسة يعقدها مجلس مديرية المؤسسة، بعد استشارة مجلس العمال.

الباب الخامس

الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 15 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، لاسيما ماتعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 16 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليوافق عليها فى الآجال القانونية الوزير المكلف بالصناعات

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1396 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 53 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 270 المؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للحصى،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحول الى المؤسسة الوطنية للحصى التى تدعى فى صلب النص «المؤسسة» حسب الشروط المحددة فى هذا المرسوم وفى حدود المهمة المسندة اليها، ماياتى :

1 — الاعمال التى تدخل فى ميدان تطوير أنواع الحصى الطبيعية والاصطناعية والمنتجات المرتبطة بها ونتاجها وتسويقها، والتى كانت تمارسها الشركة الوطنية لمواد البناء،

2 — المحاجر المطابقة للاعمال المنصوص عليها فى الفقرة الاولى أعلاه، لاسيما وحدات الانتاج الآتية :

— محجر ابن عزوز فى ولاية سكيكدة،

مرسوم رقم 86 — 271 مؤرخ فى 2 ربيع الاول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 يحول الى المؤسسة الوطنية للحصى، الهياكل والوسائل والاملاك والاعمال والمستخدمين الذين كانت تحوزهم أو تسيروهم الشركة الوطنية لمواد البناء بمقتضى أعمالها فى مجال الحصى الطبيعية والاصطناعية والمنتجات المرتبطة بها.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،

— وبناء على الدستور، لاسيما المواد 15 و 32 و III و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 02 المؤرخ فى 3 ربيع الاول عام 1398 الموافق 11 فبراير سنة 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة المعدل والمتمم بالامر رقم 81 — 03 المؤرخ فى 26 سبتمبر سنة 1981 والمصادق عليه بالقانون رقم 81 — 12 المؤرخ فى 5 ديسمبر سنة 1981،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984، والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى الامر رقم 67 — 280 المؤرخ فى 14 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلق بانشاء الشركة الوطنية لمواد البناء،

أ - اعداد :

1 - جرد كمى وكيفى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يرأسها ممثل الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة ويشترك في تعيين أعضائها الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية،

2 - قائمة جرد تحدد بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية،

3 - حصيلة ختامية للاعمال والوسائل المستعملة فى تطوير أنواع الحصى الطبيعية والاصطناعية والمنتجات المرتبطة بها وانتاجها، وتسويقها تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى المؤسسة.

ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية فى أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

ب - تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه فى المادة الاولى من هذا المرسوم.

ويمكن الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة أن يحدد لهذا الغرض بقرار، الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها للمؤسسة.

المادة 4 : يحول الى المؤسسة المستخدمون المرتبطون بسير مجموع الهياكل والوسائل المذكورة فى الفقرة 4 من المادة الاولى أعلاه واستغلالها وتسييرها طبقا للتشريع الجارى به العمل.

تبقى حقوق المستخدمين المذكورين أعلاه وواجباتهم خاضعة للاحكام القانونية سواء الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم فى

- محجر الخروب فى ولاية قسنطينة،

- محجر عين التوتة فى ولاية باتنة،

- محجر سى مصطفى فى ولاية بومرداس،

- محجر سيدى على بن أيوب فى ولاية سيدى بلعباس،

- محجر شعبة اللحم فى ولاية عين تموشنت،

- محجر مقلع تيزى وزو فى ولاية تيزى وزو،

- محجر بابا على فى ولاية البليدة.

3 - الاملاك، والحقوق، والحصص، والالتزامات، والوسائل، والهياكل المرتبطة بالاعمال الرئيسية والثانوية الداخلة فى أهداف المؤسسة والتي كانت تمارسها الشركة الوطنية لمواد البناء،

4 - المستخدمون المرتبطون بتسيير الاعمال والهياكل والوسائل والاملاك المذكورة أعلاه، وادارتها.

المادة 2 : يشمل تحويل الاعمال المنصوص عليها فى المادة الاولى أعلاه، ما يأتى :

1 - محل المؤسسة محل الشركة الوطنية لمواد البناء فى الاعمال المرتبطة بأنواع الحصى الطبيعية والاصطناعية والمنتجات المرتبطة بها ابتداء من تاريخ أول يناير سنة 1987.

2 - تنتهى ابتداء من التاريخ نفسه، الصلاحيات والاعمال فى الفقرة 1 التى كانت تمارسها الشركة الوطنية لمواد البناء بمقتضى الامر رقم 67 - 280 المؤرخ فى 20 ديسمبر سنة 1967 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يترتب على التحويل المنصوص عليه فى المادة الاولى من هذا المرسوم للوسائل والاملاك والحصص والحقوق والالتزامات التى كانت تحوزها أو تسييرها الشركة الوطنية لمواد البناء بمقتضى أعمالها ما يأتى :

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 ربيع الأول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يحدد الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة عند الحاجة فيما يخص تحويل من ذكر من المستخدمين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير هياكل المؤسسة وأعمالها سيرا منتظما ومستمرًا.

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام الأمين العام لوزارة التعليم العالي.

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لاسيما المادة II - 12 منه،

وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي للعمال،

وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 214 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1405 الموافق 20 غشت سنة 1985، الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الحزب والدولة وواجباتهم،

وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 23 محرم عام 1407 الموافق أول ديسمبر سنة 1980 والمتضمن

مرسوم مؤرخ في 16 صفر عام 1407 الموافق 19 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الشؤون الخارجية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 16 صفر عام 1407 الموافق 19 أكتوبر سنة 1986 تنهى مهام السيد الميهوب ميهوبى، بصفته نائب مدير الجامعة العربية بمديرية البلدان العربية بوزارة الشؤون الخارجية، لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

مرسوم مؤرخ في 16 صفر عام 1407 الموافق 19 أكتوبر سنة 1986 يتضمن تعيين سفير فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 16 صفر عام 1407 الموافق 19 أكتوبر سنة 1986 يعين السيد الميهوب ميهوبى، سفيراً فوق العادة ومفوضاً للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية نيجيريا الفيدرالية في لاغوس.

مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الصناعات الخفيفة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 انتهى مهام السيد فضيل طيبي، بصفته نائب مدير للمهندسة والتنظيم بوزارة الصناعات الخفيفة، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يعين السيد محمد شطاح، نائب مدير للهيئة العمرانية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة الفلاحة والصيد البحري.

بموجب مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يعين السيد عمرو بن بوعبد الله، نائب مدير تطوير الصيد التقليدي بوزارة الفلاحة والصيد البحري.

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين الأمين العام لوزارة التعليم العالي.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على الدستور، لاسيما المادة III — 12

منه،

تعيين السيد مصطفى بخاري أمينا عاما لوزارة التعليم العالي،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تنهى مهام السيد مصطفى بخاري، بصفته أمينا عاما لوزارة التعليم العالي.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام مدير المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات.

بموجب مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 انتهى مهام السيد شمس الدين شيتور، بصفته مديرا للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، لتكليفه بوظيفة عليا.

مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 يتضمن إنهاء مهام مدير الشؤون المالية والوسائل بوزارة التعليم العالي.

بموجب مرسوم مؤرخ في 28 صفر عام 1407 الموافق 31 أكتوبر سنة 1986 انتهى مهام السيد مجيد قدوش، بصفته مديرا للشؤون المالية والوسائل بوزارة التعليم العالي، لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مفتش بوزارة التعليم العالي.

بموجب مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يعين السيد محمد حبشي، مفتشا بوزارة التعليم العالي.

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مدير الاعمال الاجتماعية والثقافية بوزارة التعليم العالي.

بموجب مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يعين السيد مجيد قدوش، مديرا للاعمال الاجتماعية والثقافية بوزارة التعليم العالي.

مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مدير ونواب مديرين بوزارة التعليم العالي.

بموجب مرسوم مؤرخ في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 وتطبيقا للمرسوم رقم 85 - 124 المؤرخ في 21 مايو سنة 1985 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة التعليم العالي يعين في الوظائف العليا للدولة وفي الادارة المركزية لوزارة التعليم العالي حسب الصفات وضمن الهياكل التالية، السادة الآتية أسماؤهم :

— السيد عمر بلمختار، مديرا للدراسات القانونية والتقنين والوثائق،

— الآنسة باية شهبان، نائبة مدير للموظفين المدرسين في العلوم الطبية والاجتماعية،

— عبد الحميد عطيف، نائب مدير لميزانية التجهيز والعمليات المالية،

— عبد الرحمن رباح، نائب مدير للتوجيه والاعلام،

— وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 119 المؤرخ في أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 الذي يحدد المهام العامة لهياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 214 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1405 الموافق 20 غشت سنة 1985 الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الحزب والدولة وواجباتهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 215 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1405 الموافق 20 غشت سنة 1985 الذي يحدد قائمة الوظائف العليا غير الانتخابية في الحزب والدولة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 216 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1405 الموافق 20 غشت سنة 1985 الذي يحدد كيفيات منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا انتخابية في الحزب والدولة،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يعين السيد شمس الدين شيتور آمينا عاما لوزارة التعليم العالي.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

— على مراد مشهود، نائب مدير الوسائل العامة،

— أرزقي مشيط، نائب مدير للإحصائيات والاعلام الآلى.

تلقى تعيينات الاشخاص المذكورين أعلاه. المراسيم الخاصة بهم المؤرخة فى أول ديسمبر سنة 1977 وأول يونيو سنة 1983 وأول نوفمبر سنة 1983، وتعوضها.

مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة الحماية الاجتماعية.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يعين السيد مصطفى موساوى، فى وظيفة عليا للدولة، بصفة نائب مدير لانقاذ الشبيبة بوزارة الحماية الاجتماعية.

مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مدير الديوان الوطنى للقياس القانونية.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يعين السيد فضيل طيبى مديرا للديوان الوطنى للقياس القانونية.

مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين مدير ادارة الوسائل بوزارة الاشغال العمومية.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يعين السيد محمد منداس، مديرا لادارة الوسائل بوزارة الاشغال العمومية.

— جمال فروخى، نائب مدير لبرمجة البحث العلمى وتقويمه وتطويره،

— محمد شطى، نائب مدير للتخطيط والبرمجة،

— محمد لعراية، نائب مدير لتعليم العلوم الطبية والبيولوجية والارضية،

— الصادق بوعلام نوار، نائب مدير للخدمات العلمية والتقنية.

مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين العمال المعينين بمرسوم فى وظيفة عليا على رأس هياكل الادارة المركزية لوزارة الثقافة والسياحة.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 يعين العمال المعينون فى وظيفة عليا للدولة بالادارة المركزية لوزارة الثقافة والسياحة، على رأس الهياكل المنصوص عليها فى المرسوم رقم 85 - 29 المؤرخ فى 21 مايو سنة 1985 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الثقافة والسياحة طبقا لاحكام هذا المرسوم.

تعين السيدة حمدينى زوجة بونكراف، مديرة للتنظيم والدراسات القانونية.

يعين نواب مديرين، الاشخاص الآتية أسماؤهم :

— السيدة سهيلة مزغراني، زوجة منقور، نائبة مدير للتكوين الفنى والثقافى،

— السيدة نادية بلميلى، زوجة مقرانى، نائبة مدير للتنظيم والمنازعات والشؤون العامة،

— سعيد وردانى، نائب مدير للبرامج،

— عيسى بن يوسف، نائب مدير الميزانية والمراقبة والمحاسبة،

— أحمد حملاوى، نائب مدير للمبادلات،

— رشيد طوبيشى، نائب مدير للمكتبات والمطالعة العمومية،

قَرَارَات، مُقَرَّرَات، مَنَاشِير

وزارة الدفاع الوطني

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 محرم عام 1406 الموافق أول أكتوبر سنة 1986، يتضمن تعيين قضاة مساعدين لدى المحاكم العسكرية.

بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 محرم عام 1406 الموافق أول أكتوبر سنة 1986، يعين الضباط وضباط الصف الآتية أسماؤهم قضاة مساعدين لدى المحاكم العسكرية بالنسبة للسنة القضائية 1986 - 1987.

على تونسى	غازى ياسين
محيى الدين بن زميرلى بلقاسم قادري	
مبروك حافى	دراجى بوزيانى
عبد القادر عبد اللاوى	جيلالى ميداس
عبد القادر عمرى	عبد الرحمن فلاح
أحمد شينخى	بغداد بوسدره
الشريف براكتية	زبير حمري
تيجانى صغير	محمد عوار
عبد الله قنيفى	محرز علون عزيز
البشير خيتري	عاشور شريفى
على الشريف بن عابد	نذير بعزیز
دريدى دريد	يوسف بوسلة
أحمد غدوشى	أحمد بوقرة
خوجة مجدوب	ابراهيم دربال
البشير مولاى	الطيب بومعزة
محمد مطلاوى	العيسد كلام
مبروك عبدة	فؤاد عون
عبد الله بلحاج	محمد طرشاوى
عمر ونيسى	يوسف براضية

البشير رحيم	حسين عقون
عبد الله باله	كمال آيت مهدى
عبد الوهاب بن طاق	لخضر بلعيد
الطيب مولاى	أكلى عايد
محمد السعيد سلامى	رشيد برورى
موسى بوعزدية	مختار معمري
شعيب ولطاش	نور الدين بوعافية
رشيد عنقاق	مليانى كيبو
عمار مراجى	اسماعيل بوعيدة
محمد منتورى	عبد الرشيد سقال
عبد الله صنصرى	على سطمبولى
العمري رحال	محمد الصديق بلغيت
مقران عشاب	بوتوشنت زيات
الصادق بكاي	سيد أحمد حاج عدة
بلقاسم قسطل	مصطفى ميلود بوشريجة
محمد محناوى	مراد بودالية
عبد القادر محداش	تونسى هوام
صالح مصباح	عمرو عواد
محمود صايفى	عبد الحميد بوداود
مصطفى طرابلس	جيلالى العمري
العيد بوتريف	محمد بوطالب
محمد الطاهر شباح	محيى الدين دريش
حسن درويش	صالح بوراس
بلقاسم شكيري	محفوظ حمة
بوصبيعة عبد القادر	عبد القادر مرسى
العربى	مسعود قوت
عبد الحق نية	محمد الادهم
الوردى بوعلاق	العربى بوجروبة
محمد نجيب عمارة	موسى عقون
عبد القادر طرشة	محمد بلمارس

محمد المنتصف عبيد	محمود لقرون	مصطفى شعباني	ابراهيم بن حمادة
محمد عواد	حبيب بوراوي	عمر فارح	سليم جنان
ادير آيت حسن	محمد بوشيرب	أرزقي العيداني	محمد الحفناوي بن خليفة
صالح عواطة	مصطفى غولي	عبد القادر عبد اللاوي	محمد بنوف
عبد الله بوجلال	رابح زايد	محمد بن عيشة	عامر زيداني
محمد جيلالي	أحمد أورشان	جعفر بوكركسي	عبد الكريم طاتي
علي لمضار	حمود الصغير	عبد الرحمن الروخمة	مصطفى جناوي
عمرو قارة	شارف قوادرى	عبد الكريم فليتي	جمال عبلة
أحمد ونيس	علال سعيدون	حسين أراين	سليمان هلال
بوزيد شلاوي	يحيى بن عيسى زنون	أحمد منصوري	عمر بوسنة
مصطفى بن موسى	بشير سي محند	أحمد صاقيس	دحو وزاني
عبد القادر سعيدى	عمرو بوشلوق	صمودى تراعة	رشيد فдал
عبد الحميد عبدو	ميلود قدورى	محمد قداوى	ابراهيم صفاح
محمد عمرى	محمد بناني	عبد الحكيم مقيدش	العربي بن قربة
سليمان مخلوفى	مولود بلعيد	يوسف دوفار	عبد القادر بولرباق
عبد الحفيظ عيشي	مرحوم مفتى	أحمد نيزامى	ميلود علالي
حسين بن سعدى	بوجمعة العزيز	يحيى عريف	عبد الرحمن بوعزة
الوناس زاير	بوسيف صحراوى	محمد بن مداح	عبد القادر تاج الدين
الاخضر نقال	أحمد آيت حمى	جيلالى قليل	صالح بن خضير
نصر الدين بن مصطفى	الطيب الفاطمى	أحمد قرشى	عبد الفتاح هوام
مراد أوحاج	يحيى نجيل	توفيق بلة	علاوة بن نقطة
علي الصغير عيسى	أحمد معمر قوادرى	بوزيان قناوى	عبد الحكيم بختاوى
محمد بوليف	ابراهيم شهرى	صالح الدين قمافى	الهادى بن الطاهر
أحمد ضفرية	عمرو مستق	عمر حمدي	محمد بوسنة
عبد الرحمن مقراني	محمد عوتصمان	عبد العزيز قورارة	بن خيرة لبنى
العيد صادو	مصطفى أميري	محمد النعيمي	عمرو صابري
علي بوقصة	السبتى بن عبيد	جمال بوليف	رشيد حباق
نصر الله بن عدة	عيسى ضيف	رضوان فضيل	جمال حاج لعروسي
فريد محمد	علي فتحون	محمد مولسهول	اسماعيل صديقي
التهامي نصرى	الهادى سعدى	جمال مرزوقى	قاسمى بوعزير
محمد عسال	عبد القادر آيت حمو	رابح قفارى	محمد العربي بوليفة
محمد أرزقي بوشلقية	عبد القادر عروس	معمر مدنى	محمد باركي
أحمد مسعودى	مسعود بوديسة	محمد العيدونى	ابراهيم ميهوب

الطيب بهلول	محمد توفيق زمانى	صالح قرينى	مصطفى جومى
حسن زروقى	عمر بن بللى	ابراهيم بوجاج	محمد رشيد حفيان
قيجاني مزياني	جيلالى ادريسى	منور غمارى	محمد لموشى
ساسى زدورى	حسن بن شريف	محمد مطريش	الشريف زغوم
محمد الطاهر عمرو	الشافعى بوتريد	حسونة السعيدى	عمار عبد الصمد
السبتى بن شعبان	أحمد فريمحمد	الصادق حمزاوى	بوعلام بكير
أحمد بن ابراهيم	جمال الدين بوخرص	محمد عودش	عزالدين قيراطى
مراد بوكرومة	الشيخ بوزيدى	أحمد باشا	على عبد الرحمانى
جيلالى متشة	التومى كموش	عبد العزيز بوشوشة	الحسن بونيحي
محمد فوزى مهدى	مراد تازروتى	السعيد ابراهيمى	حاج مراش
عيسى مباركى	عبد العزيز عمروش	الغياشى ادريسى	جمعى عدوقة
يعقوب عزوز	على حيمر	رفيق الطاهر عزوز	عبد القادر السماتى
النعمى قرسيغان	الهورى مليانى	عبد الرحمن عباس	بلقاسم بوكرى
حمادى حشيشة	جمال زعاج	عمار حسيني	العربى كبوش
العيد قوادرية	عبد العزيز بهلول	عبد الوهاب بوطاجين	حمة دعية
يوسف بن زيني	محمد بن أحمد	محمد الميمونى	ابن يعقوب سليمانى
مسعود بوعكاز	جمال بومقورة	الربيع لميطة	ساعد غطشة
حسن قلعة	عبد القادر فرقانى	مصطفى سالمى	عمرو مولاى
زين العابدين خريسي	محمد قربى	الاخضر ناصر بن جريد	عبد الباقي سحاولى
عبد الحميد غريب	حسين كربوش	السعيد مقلالى	أحمد العرفى
عبد الرحمن عبد الصدوق	عبد الحق سعدان	الحسين بلحميدى	محمد زين رزوق
عبد القادر عوارى	قاسم بن مجاهد	محمد مرسلى	على معطى
محمد بلقاسم	الحبيب بودحاحفة	عمرو بن سالم	العربى سقاومية
عمر بوجلal	لقشيشى بوقلوز	الهادى بن زين	زرارى بقاقره
على رحمانى	لطفى الشريف	فتحي مبروك	محمد ديب
التهامى السبتى	عبد الكريم حساينية	صالح حريد	محمد قارح
محمد بن عبيد	حسين خبابة	عبد الرحمن حمود	الاخضر شربال
بن هنى بورحلة	بومدين تلمسانى	نوار قماح	الساسى أولاد الطاهر
ميمو الشيخ	العيد بلبوزى	عبد الكريم الطيبى	عبد القادر عشار
بلقاسم منصورى	محمد الاخضر خمايسية	الاخضر عواسة	أحمد بزة
صالح مذكور	عيسى رمول	عبد السلام أعراب	محمد الاخضرى
صالح مذكور	أحمد جارى	عادل بلخير	محمد لقبال
خالد حموش	عبود بوضرسة	عبد الحامد بن صخرى	محمد حمدى

عبد الحميد رحال	محمد زروقي	ابراهيم بلهوشات	محمد رمضان
عبد الرحمن مراغني	محمد بلالي	مسعود تركي	عبد الواحد نحال
علي بوعزي	جاب الله بن جروديب	علي بوبنديرة	مراح زعيم
السعيد غلاب	مدني حبيبي	عبد الحفيظ غمامزة	الرشيد حجاز
البشير بطوش	ميلود بن زلطوط	السعيد خالد	مرزوق مولوج
العربي بن عبد الكبير	مسعود بوكرو	صالح جلماني	حفيظ عواطة
علي مختاري	عبد المجيد كبير	خليفة هدي	محمد بوعبد الله
مدني عبد الدايم	محمد مزغيش	دريدي بركان	عبد الحق كحول
ابراهيم اخلف	محمد قادري	محمد لليعاوي	ضوء المكان فرتول
محمد الامين يحيى	قوجيل عباد	أحمد صالح رمضان	عبد النور بومحرس
علي حمد يكان	بوجمعة بن احمد	الطيب بناي	عمرو شوفي
محمد حيمون	محمد سعيلا	الهوراي طلال	عيسى قندوز
أحمد عبد المجيد	مسعود عبد الباقي	محمد شرفي	مصطفى بدوي
بلقاسم حامي	عبد القادر طاوش	ساسي سيافي	عبد العزيز ديب
ابراهيم قوميدي	محمد أقبى	عمارة فوال	عبد القادر بكوش
محمد الازهر بخوش	السعيد طاهري	محمد راشدي	مبروك فلاني
محمد بن زاوي	أحمد رباني	زيتوني غرفارة	عيسى دحمان
عبد القادر أوالعزيز	بلعالية اسماعيل	حميدان أعراب	صالح عيدود
زواوي سلام	خوان بلقاسم	محمد السعيد أرزقي	عبد المالك علاوشيش
عبد المجيد شميل	علي بوراس	أحمد بن صحيح	قويدر ديلمى
السعيد مطيب	عباس اعوج	عيسى خميري	معمر خالفي
شعبان شنوف	جمال بن ددوش	بري مشكور	الصادق سعود
السعيد بوزيدي	غوثي عيسى	بدر الدين عريف	السعيد عود جاني
خميس جبائلي	حمادي امصلاوي	محمد الشريف بوقلوش	يوزيان عميور
مولود أبريق	الاخضر باجي	مبروك محي الدين	مختار بوصبيعة
حسن حمدي	محمد بن زرفة	عبد المالك درارجة	جلول حمداني
حسن بوعزيز	عبد القادر بن عبودة	أحمد زغينة	عيسى خليل
حسن سلمى	خضير صور	عبد الرحمن راشدي	خواس زيادة
السعيد زرنيج	البشير رحمة	السبتي بوزنونات	عبد الحليم عسبلاوي
علي بن يزة	البشير بوطبة	علي ميموني	محمد عثمانى
عبد الله يعقوب	البشير عبدو	رشيد بولطيف	السعيد جلول
محمد حاج أحمد	حسين بن زعرة	مهنى شلولي	أحمد حمي
محمد الامين سديرة	عمار شرقي	الطيب موساوي	رزيق عجابي

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلديات والولاية واختصاصاتها فى قطاعى الصناعة والطاقة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلديات والولاية واختصاصاتها فى قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 3 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 24 المؤرخة فى 30 يونيو سنة 1985 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البيض،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 24 المؤرخة فى 30 يونيو سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البيض والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية لتوزيع مواد البناء.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة توزيع مواد البناء فى ولاية البيض» وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى البيض. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

محمد الشريف حميدى فتحى بوضياف
مراد الارقش الرشيد شريط
ابن عمرو عياد جمال الدين ضاهة
مولود بزيون عبد الناصر غربى
خليفة رلمى الهوارى حاج مختار
مسعود سروتى الرشيد مرزوقى
مصطفى عيساوى عبد السلام السعيد
عبد المجيد جواب السعيد صقعة
حسن ماوى الطاهر زوخ
عمار عبو مسعود بكوش
محمد آيت يحيى

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 18 محرم عام 1407 الموافق 22 سبتمبر سنة 1986 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 24 المؤرخة فى 30 يونيو سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البيض والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع مواد البناء.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير التجارة،

ووزير الصناعات الخفيفة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى انقانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 محرم عام 1407 الموافق 28 سبتمبر سنة 1986 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 19 المؤرخة في 24 مارس سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في عين الدفلى والمتضمنة توسيع نشاط مؤسسة أشغال الكهرباء الى نشاط جلب الغاز وتغيير تسميتها الى «مؤسسة أشغال الكهرباء وجلب الغاز بعين الدفلى».

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الطاقة والصناعات الكيماوية
والبتروكيماوية،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 378 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981،
الذي يحدد صلاحيات البلديات والولاية واختصاصاتها في قطاعي الصناعة والطاقة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 3 شعبان عام 1405 الموافق 23 أبريل سنة 1985 الذي يأذن بتنفيذ المداولة رقم 39 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي

المادة 4 : تعد المداولة كيانا اقتصاديا للانجاز. وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع مواد البناء.

المادة 5 : تمارس المداولة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية البيض، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المداولة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجاري به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المداولة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المداولة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية البيض بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 18 محرم عام 1407 الموافق 22 سبتمبر سنة 1986.

وزير الصناعات الخفيفة عن وزير الداخلية
زيتوني مسعودي والجماعات المحلية
الامين العام

عبد العزيز مضوى

عن وزير التجارة
الامين العام

مراد مدلسي

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 380 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلديات والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 05 المؤرخة في 11 مارس سنة 1985 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عنابة،
يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 05 المؤرخة في 11 مارس سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عنابة والمتعلقة بانشاء مقولة ولائية فى الاعلام الآلى.

المادة 2 : تسمى المقولة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقولة الاعلام الآلى فى ولاية عنابة» وتدعى فى صلب النص «المقولة».

المادة 3 : يكون مقر المقولة فى عنابة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقولة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات. وتكلف فى اطار مخطط التنمية

الولائى فى الشلف والمتضمنة انشاء المقولة الولائية لاشغال الكهرباء فى عين الدفلى،

— وبناء على المداولة رقم 19 المؤرخة في 24 مارس سنة 1986 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عين الدفلى،
يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 19 المؤرخة في 24 مارس سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عين الدفلى والمتعلقة بتوسيع نشاط المؤسسة الولائية لاشغال الكهرباء الى نشاط جلب الغاز وتغيير تسميتها الى «مؤسسة أشغال الكهرباء وجلب الغاز بعين الدفلى».

المادة 2 : يكلف والى ولاية عين الدفلى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 محرم عام 1407 الموافق 28 سبتمبر سنة 1986.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى

وزير الطاقة
والصناعات الكيماوية
والبتروكيماوية
بلقاسم نابى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 15 صفر عام 1407 الموافق 18 أكتوبر سنة 1986 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 05 المؤرخة في 11 مارس سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عنابة والمتضمنة انشاء المقولة الولائية فى الاعلام الآلى.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير التخطيط،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية. المعدل والمتمم،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — I3 المؤرخ فى I9 ربيع الثانى عام I404 الموافق 22 يناير سنة I984 والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 205 المؤرخ فى I9 ذى القعدة عام I405 الموافق 6 غشت سنة I985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحرى،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ فى 2I رجب عام I406 الموافق أول أبريل سنة I986 والمتضمن تعيين السيد الوناس أمالو، مديرا لادارة الوسائل،

يقرر مايلى :

المادة الاولى : يفوض الى السيد الوناس مالو، مدير ادارة الوسائل، الامضاء باسم وزير فلاحه والصيد البحرى على جميع الوثائق والمقررات والقرارات وأوامر الدفع أو التحويل وتفويض الاعتمادات ومذكرات الموافقة على أوامر الصرف ووثائق الاثبات الخاصة بالمصاريف وبيانات الايرادات وذلك فى حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 8 ذى القعدة عام I406 الموافق I5 يوليو سنة I986.

قاصدي مرباح

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام I406 الموافق I5 يوليو سنة I986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير تجهيزات موانئ الصيد البحرى.

ان وزير الفلاحة والصيد البحرى،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — I3 المؤرخ فى I9 ربيع الثانى عام I404 الموافق 22 يناير سنة I984

الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية بالدراسات والانجاز فى الاعلام الآلى.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية عنابة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 20I المؤرخ فى I9 مارس سنة I983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 20I المؤرخ فى I9 مارس سنة I983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية عنابة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى I5 صفر عام I407 الموافق I8 أكتوبر سنة I986.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمّد يعلى
وزير التخطيط
على أوبوزار

وزارة الفلاحة والصيد البحرى

قرار مؤرخ فى 8 ذى القعدة عام I406 الموافق I5 يوليو سنة I986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ادارة الوسائل.

ان وزير الفلاحة والصيد البحرى،

والمتمضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 205 المؤرخ في 19 ذى القعدة عام 1405 الموافق 6 غشت سنة 1985 والمتمضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 والمتمضمن تعيين السيد مهدي محديد، مديرا لتجهيزات موانئ الصيد البحري،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد مهدي محديد، مدير تجهيزات موانئ الصيد البحري، الامضاء باسم وزير الفلاحة والصيد البحري على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986.

قاصدي مرباح

قرار مؤرخ في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير التكوين والبحث والارشاد الفلاحي.

ان وزير الفلاحة والصيد البحري،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتمضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 205 المؤرخ في 19 ذى القعدة عام 1405 الموافق 6 غشت سنة

1985 والمتمضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 والمتمضمن تعيين السيد محمد زوقار، مديرا للتكوين والبحث والارشاد الفلاحي،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد محمد زوقار، مدير التكوين والبحث والارشاد الفلاحي، الامضاء باسم وزير الفلاحة والصيد البحري على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986.

قاصدي مرباح

قرار مؤرخ في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير المصالح البيطرية.

ان وزير الفلاحة والصيد البحري،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتمضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 205 المؤرخ في 19 ذى القعدة عام 1405 الموافق 6 غشت سنة 1985 والمتمضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 والمتمضمن

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد مصطفى بوزيان، مدير التنمية الريفية المتكاملة، الامضاء باسم وزير الفلاحة والصيد البحري على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986.

قاصدي مرباح

قرار مؤرخ في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير التخطيط.

ان وزير الفلاحة والصيد البحري،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاجراء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 205 المؤرخ في 19 ذى القعدة عام 1405 الموافق 6 غشت سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 والمتضمن تعيين السيد سيد أحمد شنتوف، مديرا للتخطيط،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد سيد أحمد شنتوف، مدير التخطيط، الامضاء باسم وزير الفلاحة والصيد البحري

تعيين السيد رشيد بوعيسى، مديرا للمصالح البيطرية،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد رشيد بوعيسى، مدير المصالح البيطرية، الامضاء باسم وزير الفلاحة والصيد البحري على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986.

قاصدي مرباح

قرار مؤرخ في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير التنمية الريفية المتكاملة.

ان وزير الفلاحة والصيد البحري،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاجراء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 205 المؤرخ في 19 ذى القعدة عام 1405 الموافق 6 غشت سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 والمتضمن تعيين السيد مصطفى بوزيان، مديرا للتنمية الريفية المتكاملة،

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986. قاصدي مرباح

قرار مؤرخ في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير تنمية الصيد البحري.

ان وزير الفلاحة والصيد البحري،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاجراء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 205 المؤرخ في 19 ذى القعدة عام 1405 الموافق 6 غشت سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق اول أبريل سنة 1986 والمتضمن تعيين السيد عمر قماري، مديرا لتنمية الصيد البحري،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد عمر قماري، مدير تنمية الصيد البحري، الامضاء باسم وزير الفلاحة والصيد البحري، على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986.

قاصدي مرباح

على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986.

قاصدي مرباح

قرار مؤرخ في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير منتوجات الطيور الداجنة وتربية الحيوانات الصغيرة.

ان وزير الفلاحة والصيد البحري،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاجراء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 205 المؤرخ في 19 ذى القعدة عام 1405 الموافق 6 غشت سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 21 رجب عام 1406 الموافق اول أبريل سنة 1986 والمتضمن تعيين السيد علي بولعراس، مديرا لمنتوجات الطيور الداجنة وتربية الحيوانات الصغيرة،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد علي بولعراس، مدير منتوجات الطيور الداجنة وتربية الحيوانات الصغيرة، الامضاء باسم وزير الفلاحة والصيد البحري، على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

قرار مؤرخ في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير عوامل الانتاج.

ان وزير الفلاحة والصيد البحري،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 205 المؤرخ في 19 ذى القعدة عام 1405 الموافق 6 غشت سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 21 رجب

عام 1406 الموافق أول أبريل سنة 1986 والمتضمن تعيين السيد جعفر علوم مديرا لعوامل الانتاج،
يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد جعفر علوم، مدير عوامل الانتاج، الامضاء باسم وزير الفلاحة والصيد البحري على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ذى القعدة عام 1406 الموافق 15 يوليو سنة 1986.

قاصدي مرباح